



كوت ماري عراقي  
داد كاي بالاي نيكيكيداي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣٢ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ برئاسة القاضي السيد  
سعدت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي وجمال ناصر حسين  
والقاضي فهد محمد والقاضي أحمد بيان ومحمد صائب التمشيني وعمود صالح التميمي  
ومهاجرين شمشون فين كوركيس وحسين أبو الحسن المسالونين بالقضاء بأسم الشعب  
وأصدرت قرارها الآتي :

المعيز - المدعي - / عودة حميد ياسر/ المدير المفوض لشراة يوم الورود المطاولات العامة  
المحدودة /إضافة لوظيفته - وكيله مازن حسن السليبي .

المعيز عليهم - المدعي عليهم - /

- |  |   |   |
|--|---|---|
| وكيلهم الموظف<br>المطوفي مهدي<br>غالب ضلعي | } | ١. وزير المشتريات والائتمال العامة / إضافة لوظيفته                |
|  |   | ٢. مدير مواء البصرة / إضافة لوظيفته                               |
|  |   | ٣. مدير التخطيط والمتابعة التابع للمدعي عليه الأول/ إضافة لوظيفته |

#### الأحكام

ادعى المدعي/ إضافة لوظيفته أمام محكمة بداة البصرة ان لجنة الأعمار وخدمات البصرة  
أعلنت عليه بكتابتها الرقم (١٢٢/٣٢) في ٢٠٠٨/٧/٨ المناقصة العراقية (ماد ٤) ضمن  
مشايع اللجنة المذكورة المتضمنة (تجهيز مواد تصفية وتطهير) بكلفة  
(١.٢٧٦.٠٠٠.٠٠٠) دينار وبموجب الشروط والمواصفات الفنية وإرشادات المهندس  
المشرف لصالح المدعي عليه التالي التابع للمدعي عليه الأول وبعد قيامه بتزويد المدعي  
عليه الأول بمشايخ المواد المطلوب تجهيزها وإطلاعها عليها وخضوعها للفحص الفني  
والمختبري من قبله قام بتجهيز المواد المطلوبة للفترة من (٢٠٠٨/٧/٢٠) وتغذية الاستلام  
بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١١ وحسب الكلف موضوع المناقصة وكان تقييم العمل جيد جداً من  
حيث التجهيز ومطابقتها للفترة والمواصفات الفنية المطلوبة للمقارنة وأنه قد تم اجراء  
الفحص من قبل الدائرة المستفيدة (المدعي عليه الثاني) بإخطال المواد المجهزة للفحص  
والخدمة مباشرة لمعالجتهم العامة إليها بالخدمة وقالت جيدة من حيث الأداء والكفاءة



وحسب كتبهم واثبات مستمرة بالعمل وان هذا ما اوضح في محضر الاستماع . وان المدعي عليه التفتي اضافة لوظيفته شغل لجنة تحقيقية للتطويق في المواد المجهزة ضمن تلك المنقصة بعد استلامه المواد ونقلها سفارته ونقلها للعمل في المشروع المعد له وان اللجنة أصدرت عدة توصيات املتها للمدعي عليه الثالث ومنها ما ورد في الفقرة سابعاً ( ابراج الشركة المدعية ضمن القائمة السوداء) بزعم تغيير التوصيات التعريفية لبعض المواد المجهزة وجعلها بأسماء شركات عالمية لتبريرها على دفرة المدعي عليه التفتي وتكليف أوراق ثوابته مزورة لهذه المواد وتولمت صحيفة الإصدار . وان المدعي عليه الثالث اضافة لوظيفته يقوم رفع التوصية الى وزارة التخطيط لاجته تسجيل المطاولين . وتكون هذه التوصية تسبب ضرراً جديماً بسعة الشركة (المدعية) وكما جعلها وعملها واته لا سند لها من القانون . اقام المدعي دعواه أمام محكمة بداهة البصرة بتاريخ ١١/١٠/٢٠١١ طلباً بحكم بإبطال الفقرة (سابعاً) من توصية اللجنة التحقيقية المذكورة أعلاه وإلزام المدعي عليهم اضافة لوظيفتهم بعدم التعرض لسعة الشركة المدعية وإصدار القرار الوائلي بإيقاف تنفيذ الفقرة (سابعاً) من قرار اللجنة التحقيقية لحسن حسم الدعوى . وقد قررت محكمة بداهة البصرة بتاريخ ١٥/٩/٢٠١١ وبعد الاضطرارة (١٤٤/ب/٢٠١١) بحكم بإلزام المدعي عليهم (الأول والثاني والثالث) اضافة لوظيفتهم بإبطال الفقرة السابعة من توصيات اللجنة التحقيقية لمنطقة بالامر الإداري (س/٧٨٢٩) الصادر من مديرية ماء البصرة في (١٦/١٢/٢٠٠٩) والمتضمنة ابراج شركة يوم ورود بالقائمة السوداء وعدم تعرضهم لسعة المدعي (عودة حميد ياسر) المدير المفوض لشركة يوم ورود للمطاولات العامة المحدودة اضافة لوظيفته وتأييد قرار المحكمة الوائلي المنفذ بتاريخ ١٢/٢/٢٠١١ بخصوص إيقاف تنفيذ الفقرة سابعاً من توصيات اللجنة التحقيقية . وباتاريخ ١٣/٢/٢٠١٢ وبعد الاضطرارة (٣٤/الهيئة المدنية/منقول/٢٠١٢) قررت محكمة التمييز الاتحافية لنقض القرار وإعادة الدعوى الى محكمة الموضوع ذلك لان محكمة القضاء الإداري هي المحكمة المختصة بالنظر بطلب المدعي برفع اسمه من القائمة السوداء . وإتباعاً للقرار التمييزي بإحالة المحكمة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري

كوت ماري عراقي  
داد کای بالائی ئیقه کادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٢/١٣٢ اتحادية/تسيز/٢٠١٢

لتنظر فيها حسب الاختصاص السوفلي . لتقسم المدعي لدى المدعي عليه الثاني (مدير ماء البصرة) إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٢/١/٨ وسجل بعدد واردة ٢٢٧٦ في ٢٠١٢/١/٦ . وبعد ورود اضيارة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري والهيئة العراقية المحضورية الثانية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣ وبعد الاضياره (٢٠١٢/٧/٢٣) الحكم برد دعوى المدعي ورد الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الثالث لعدم امتلاكه الشخصية المطلوبة . طعن المميز (المدعي) بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٨/١٢ طالباً نفضه للأسباب المبينة فيها.

#### القول:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن لمدة القانونية لقرار قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في موضوعه تبين بأن محكمة بداءة البصرة أعلت الدعوى المطالبة لديها والمرفوعة (٢٠١١/٤/٢٠٤) على محكمة القضاء الإداري بموجب قرارها المؤرخ في (٢٠١٢/٤/٣) لتنظر فيها ولقياً لاختصاصها حيث طلب فيها المميز (المدعي) إضافة لوظيفته الحكم بإبطال الظرفه (سابعاً) من توصيات اللجنة التحقيقية المشكله بأمر من (المميز عليه الثاني) (مدير ماء البصرة إضافة لوظيفته) للتدقيق في المواد المعجزة لصالح المميز عليه الثاني حيث تضمنت التوصية بإدراج شركة المدعي ضمن القائمة السوداء وحيث تبين للمحكمة بان الأمر المطعون فيه هو توصية وان التوصية تعد من الإجراءات الإدارية التحضيرية أو الإعدادية التي تفضي الى إصدار القرار وليست بقرار لذا تكون الدعوى خارجة عن اختصاص محكمة القضاء الإداري المنصوص عليه في الظرفه (د) من البلد (تالياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ (المعدل) وافضت بموجب حكمها المميز برد الدعوى بالإضافة الى أسباب أخرى خلافاً لمنطوق المادة (٧٩) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل إذ كان عليها طالما أنها غير مختصة بنظرها ان تقرر رفض قرار الإحالة وإعادة الدعوى الى محكمةها للنظر فيها ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام مرجع الطعن المنصوص عليه في البلد (رابعاً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة



كويتي  
داد كاي بالاي نيئيبيدي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا


العدد: ١٣٢/التمدية/تعمير/٢٠١٢


١٩٧٩ المعدل وحيث ان محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمها التعمير خلافاً لما تقدم فإن  
حكمها جاء مخالفاً للقانون قرر نقضه وإعادة اضيافة الدعوى لمحكمة السور فيها  
وفقاً لتنهج المتقدم على ان يولي رسم التعمير تلبساً للنتيجة ويصدر القرار بالانقاص  
في ٢٠١٢/٩/٣٠.


  
الرئيس  
مهنعت المحمود


  
العضو  
قاروق محمد السامي


  
العضو  
جعفر ناصر حسين


  
العضو  
اكرم فهد محمد

  
العضو  
انور احمد باهان

  
العضو  
محمد صائب التمشيدي

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
مهند فهد شعلون قيس كوراييس

  
العضو  
حسن ابو الكثر

١٠٣  
المعاون